

قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢

في شأن خفض إيجار الأماكن

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية الموقفة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

قوله القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم

العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ،

قوله ما ارتأه مجلس الدولة ،

قوله على ما عرضته وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدرت بما هو آت :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه المواد الآتية برقمه مكررا (١) و٥ مكررا (٢) و٥ مكررا (٣) .
"مادة ٥ مكررا (١) - تخفيض بنسبة ١٥٪ الأجر الحالية للأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢"

"مادة ٥ مكررا (٢) - تكون الأجرة بالنسبة للأماكن المذكورة في المادة السابقة . إذا لم يكن قد سبق تأجيرها على أساس أجرة المثل عند العمل بهذا القانون تخفضة بنسبة ١٥٪"

"مادة ٥ مكررا (٣) - لا يسرى الخفض المشار إليه في المادتين السابقتين على ما يأتي :

أولا - المباني التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بهذا القانون .

ثانيا - عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

مادة ٢ - هلل وزير العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٧١ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

محمد بهي الدين جركات

محمد رشاد شهنا

باسم هيئة الوصاية الموقفة

وزير العدل وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسنى سليمان شافط محمد هجيب لواء (أ. ح)

قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية الموقفة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

قوله على ما عرضته وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدرت بما هو آت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ قسم ٤ (مجلس الوزراء) فرع ٢ (مجلس الدولة) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) اعتماد إضافي قدره ٥١٠٠ ج (خمسة آلاف ومائة جنيه) لإنشاء دائرة نحاسية جديدة بمحكمة القضاء الإداري

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - هلل رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر بقصر عابدين في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٧١ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

محمد بهي الدين جركات

محمد رشاد شهنا

باسم هيئة الوصاية الموقفة

رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء

محمد هجيب لواء (أ. ح) محمد هجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري